رصد أنشطة المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية في مصر

الفترة من ٢٦ سبتمبر إلى ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣

إعداد
زينب صالح
مارينا صفوت
أشرف دياب

تحرير
محمد البدوي

المصري لحقوق الإنسان والتنمية

أكتوبر ٢٠٢٣

ECHR

رصد أنشطة المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية في مصر
الفترة من ٢٦ سبتمبر إلى ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

مقدمة

تعد العملية الانتخابية هي جوهر أي نظام ديمقراطي، كما أنها الوسيلة الوحيدة في تحديد شرعية السلطة داخل المجتمع باعتبارها تعبير عن توافق إرادات الناخبين مثلما تشكل الأساس في تجسيد مفهوم السيادة الشعبية، أي حقه في حكم نفسه بنفسه عن طريق من يختاره لممارسة السلطة السياسية، وتعد الانتخابات التنافسية الأداة الرئيسية التي تضمن المساواة السياسية بين المواطنين سواء في الوصول إلى المناصب العامة أو في قيمة أصواتهم. وتعتبر العملية الانتخابية مسار يأخذ مجراه، لا مجرد حدث، وكل عملية انتخابية تضم عدة عناصر وتستلزم مشاركة عدة مؤسسات وجهات في فترة ما قبل الانتخابات، أثناء اليوم الانتخابي، وما بعد الانتخابات، وكل ذلك يؤثر على مستوى الشفافية والشمولية والمساءلة والتنافسية في الانتخابات. ففى مرحلة ما قبل الانتخابات، تعمل الهيئات التشريعية ومؤسسات الدولة على تحديد أو تحسين الإطار القانوني والإجرائي الذي ستجري الانتخابات في ظله، فتقوم هيئات إدارة الانتخابات بمجموعة أنشطة في إطار التحضيرات لليوم الانتخابي والإعداد لنتائج الانتخابات.

لذلك تشهد مصر في الفترة الحالية الاستعدادات والتجهيزات لأجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، وذلك عقب إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤، وإعلان فتح باب تلقي طلبات الترشح في الفترة من ٥ إلى ١٤ أكتوبر، ودعوة الناخبين للاقتراع والتصويت في الانتخابات الرئاسية المقرر بدايتها يوم ١ ديسمبر المقبل للمصريين في الخارج ويوم ١٠ ديسمبر للمصريين في الداخل، والمقرر إجراؤها وفقًا للدستور المصري والذى ينص في المادة ١٤٠ على أن:

"يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين .وتبدأ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة الرئاسة بمائة وعشرين يومًا على الأقل، ويجب أن تعلن النتيجة قبل نهاية هذه المدة بثلاثين يوما على الأقل. ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يشغل أي منصب حزبي طوال مدة الرئاسة."

وينص في المادة ٢١٠ على أن: يتولى إدارة الاقتراع، والفرز في الاستفتاءات، والانتخابات أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها، ولها أن تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية. ويتم الاقتراع، والفرز في الانتخابات، والاستفتاءات التي تجرى في السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور، تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك على النحو المبين بالقانون. وتختص المحكمة الإدارية العليا

بالفصل في الطعون علي قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، ويكون الطعن علي انتخابات المحليات أمام محكمة القضاء الإداري. ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات على أن يتم الفصل فيه بحكم نهائي خلال عشرة أيام من تاريخ قيد الطعن.

وينص في المادة ٢٤١ مكرر على أن: تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢٠١٨، ويجوز إعادة انتخابه لمرة تالية.

ويشترط في المادة ١٤٢ شروطًا يجب توافرها لقبول ترشح أي شخص لرئاسة الجمهورية وهى: حصول المرشح على تزكية ٢٠ عضوًا على الأقل في مجلس النواب، أو ينجح في جمع توكيلات من ٢٥ ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في ١٥ محافظة على الأقل، على أن يكون الحد الأدنى في كل محافظة ألف مؤيد، وأن يكون مصريا من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون حاصلا على مؤهل عال، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد رد إليه اعتباره، أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانونا، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية، ألا يكون مصابا بمرض بدنى أو ذهني يؤثر على أدائه لمهام رئيس الجمهورية.

ولهذا فقد بدأ كل المرشحين المحتملين في تجميع توكيلات الترشح لتقديمها للهيئة الوطنية في موعد أقصاه ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣ الساعة الثانية ظهرا لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، كما واصلت حملات المرشحين المحتملين لانتخابات الرئاسة تحركاتها واستعداداتها للانتخابات الرئاسية، منذ ان اعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣ الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية والبدء فى فتح باب الترشيح في ٥ أكتوبر ٢٠٢٣.

ويستعرض هذا التقرير رصد تفاعلات وأنشطة المرشحين المحتملين خلال فترة فتح باب الترشيح وقبل إعلان الكشوف المبدئية من خلال التعرف على:

١- أنشطة المرشحين المحتملين للرئاسة،

٢- الجولات الميدانية التي قاموا بها،

٣- التصريحات التي ادلوا بها،

٤- المؤتمرات والندوات التي قاموا بتنظيمها،

٥- الطرق التي استطاعوا بها تجميع التوكيلات،

٦- اللقاءات الإعلامية والصحفية التي شاركوا فيها،

٧- التحديات التي واجهتهم أثناء عملية جمع التوكيلات،

٨- دور الهيئة الوطنية في التصدي لحلها،.

الانتخابات الرئاسية بعد ثورة ٣٠ يونيو:

بعد تولى الرئيس السابق محمد مرسى للحكم في ٢٠١٢ بعام اعترض عدد كبير من المواطنين علي أسلوب إدارة الرئيس محمد مرسى وتنظيم الإخوان الملمين للدولة، وكانوا يروا انه بعد مرور عام لم يحدث تحسن في مشاكل مصر الاقتصادية، ونقص الطاقة، وانعدام الأمن والأزمات الدبلوماسية فضلا عن محاولة طمس هوية الدولة المصرية . لذلك قام بعض الشباب والأحزاب وحركات المعارضة واشهرها (حركة تمرد) التي بدأت في ٢٦ إبريل ٢٠١٣ بغرض سحب الثقة من محمد مرسي في فترة حكمه، بنزول الاحتجاج يوم ٣٠ يونيو٢٠١٣ للاعتراض على حكم محمد مرسي والمطالبة برحيله من الحكم وهو نفس اليوم الذى تولى فيه الرئيس مرسى الحكم من سنة ٢٠١٢، واستمرت الثورة ثلاثة أيام (١ يوليو – ٢ يوليو – ٣ يوليو) وفي يوم ٣ يوليو نجحت الثورة عندما قام القائد الأعلى للقوات المسلحة في ذلك الوقت الفريق أول عبد الفتاح السيسي بعزل محمد مرسى. كما اعلن تعطيل العمل بدستور ٢٠١٢، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، والتي نظمت في مايو ٢٠١٤. وأُعلن عن عدة إجراءات صحبت ذلك عُرفت بخارطة الطريق أيدها المعارضون للرئيس محمد مرسي، واعتبروا ذلك تأييدًا لمطالب شعبية ومظاهرات ٣٠ يونيو، بينما اتُهم السيسي حينها من قبل جزء آخر من المجتمع المصري والدولي بأنه قام بانقلاب عسكري، وعزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي وعطل العمل بالدستور، وقطع بث عدة وسائل إعلامية.

وفي ٢٦ مارس ٢٠١٤ أعلن المشير عبد الفتاح السيسي استقالته من منصبه وزيرًا للدفاع والترشح رسميًا لانتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك بعد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حضره الرئيس عدلي منصور، وتمت أثناءه ترقية الفريق صدقي صبحي إلى فريق أول وتعيينه وزيرًا للدفاع خليفة للسيسي في اليوم التالي. وتقدم في أبريل من نفس العام بأوراق ترشحه رسميًا والتي تضمنت نحو ١٨٨ ألف توكيل من المواطنين، وبعد غلق باب الترشح أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن أن المنافسة ستكون بين المستقل عبد الفتاح السيسي

وزعيم التيار الشعبي المرشح اليساري حمدين صباحي فقط في الانتخابات التي جرت خلال شهر مايو ٢٠١٤ بمشاركة المصريين داخل مصر وخارجها.

وتعتبر الانتخابات الرئاسية المصرية للعام ٢٠١٤ هي ثالث انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وثاني انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير. وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقًا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ تنفيذا لخارطة الطريق التي أُعلنت عقب ثورة ٣٠ يونيو وإزالة الرئيس السابق محمد مرسى من الحكم بعد المظاهرات التي طالبت برحيله وإنهاء حكم جماعة الإخوان المسلمين. وأتت هذه الانتخابات بعد قرابة أحد عشر شهرا من عزل الرئيس الراحل محمد مرسي وهو الأمر الذي رفضته جماعة الإخوان المسلمين والقوى الوطنية الداعمة لشرعية الرئيس مرسي، وقد دعي التحالف الوطني لدعم الشرعية ومقاطعة تلك الانتخابات، وأعلن عدم اعترافه بها أو بما ينتج عنها من نتائج. كما إنضم حزب مصر القوية وحركات شبابية في مقدمتها حركة ٦ أبريل للقوى الداعية للمقاطعة.

وقام برنامج المرشح المستقل عبد الفتاح السيسي في هذه الانتخابات على محورين، الأول: إعادة بناء الدولة على أسس حديثة، مع أخذ تكليفات دستور ٢٠١٤، الملزمة للدولة في الحسبان، والثاني إشراك الشعب في تفاؤله بالنسبة للتنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعمال الشفافية بحقائق الوضع الاقتصادي والظروف التي تمر بها البلاد. كما هدف لإعادة البناء وتحقيق الرخاء للناس وضمان الحياة الكريمة لهم، مع احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها بالدستور، مع منح أولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً، والاهتمام الشديد بالتنمية البشرية، والتوسع عمرانياً، والحد من الفقر وتحقيق تحسن سريع وملموس في جودة الحياة لجميع المواطنين، واستعادة الأمن والأمان للبلاد، وإصلاح مؤسسات الدولة ورفع وضمان كفاءة أجهزتها، ومحاربة الفساد، وطرح مشروعات للتنمية، للتغلب على البطالة.

وذكر صباحي في برنامجه الرئاسي أنه يدعم العدالة الاجتماعية والحرية وحقوق المواطنين تحت نظام مدني ديمقراطي. وانه هناك حاجة للتغيير العميق في كيفية إدارة البلاد، ونحن نريد تغيير سياسات الفساد والعجز والتبعية ونريد دولة شفافة وعادلة وشابة. ووعد صباحي ببرنامج اقتصادي طموح يولي اهتمامًا بمعدل البطالة المرتفع في البلاد. كما تعهد بتعديل "القوانين غير العادلة"، ومن بينها قانون التظاهر الذي يحظر التظاهر والاعتصامات، بالإضافة إلى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، لكنه لن يرفع الحظر عن جماعة الإخوان

المسلمين، التي حظرتها الحكومة الانتقالية ووصفتها بالإرهابية. أما برنامج صباحي بالنسبة للسياسة الخارجية فروج لخليط من القومية، والمعارضة القوية لإرث سنوات مبارك، وموقف معادي لإسرائيل.

كما كثف مؤيدو المرشح الرئاسي حمدين صباحي ومنافسه الرئيس عبد الفتاح السيسي حملاتهما الانتخابية قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية المصرية التي تم إجراؤها يومي ٢٦ و٢٧ مايو داخل البلاد، وسبقها إجراء انتخابات للمصريين المقيمين في الخارج. حيث قام عشرات من حملة المرشح الرئاسي حمدين صباحي بتوزيع منشورات دعائية على الأهالي في الشارع لدعم مرشحهم بانتخابات الرئاسة، وتجمع عشرات من أنصار صباحي أمام محطة مترو البحوث رافعين لافتات عليها صور صباحي. وردد أنصاره هتافات مؤيدة لمرشحهم وداعية لاختياره في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وفي هذه الأثناء، عقدت حركة "الشعب يأمر" مؤتمرا صحفيا لدعم برنامج الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي بأحد فنادق القاهرة. وحضر المؤتمر عدد من الشخصيات العامة وبعض المؤيدين له. وقال المنسق العام لحركة "الشعب يأمر" في كلمته بمؤتمر الحركة إن دوائر الخطر تهدد الوطن من الداخل والخارج. وأكد أن السيسي هو القادر على مواجهة الإرهاب والمصاعب التي تواجه مصر، كما نظمت الحملة الانتخابية لدعم المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي مؤتمرا شعبيا بالحديقة الصينية بقاعة المؤتمرات المجاورة لملعب القاهرة بمدينة نصر. وتحدث في المؤتمر كل من الدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية الأسبق والأب سرجيوس وكيل الكاتدرائية العام, ومصطفي بكري، ومنسق حملة الرئيس السيسي.

كما استغلت الحملات الانتخابية للمرشحين الرئاسيين منصات التواصل الاجتماعي في الدعاية الانتخابية حيث استفادت من اتساع قاعدة المستخدمين على الإنترنت وسهولة توظيف الرسالة الإعلامية في عملية التأثير في الناخبين ودفعهم إلى المشاركة السياسية، وخاصة فئة الشباب لأنها الأكثر استخداما لمواقع الإنترنت. فاختارا كلا المرشحين إلقاء أول خطاب لهما عبر قنواتهما على اليوتيوب، كما دشنا هشتاج على توتير لتلقي الأفكار والاقتراحات بعنوان "#هنكمل_حلمنا" لصباحي، و"#تحيا_مصر" للسيسي، وفي مناسبات مختلفة، أجرى المرشحان حوارات عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع المستخدمين وأجابوا على الكثير من الأسئلة حول برنامجهم الانتخابي. وانتهت هذه الانتخابات بفوز عبد الفتاح السيسي، بمنصب رئيس الجمهورية، وبنسبة بلغت ٩٦,٩١ في المائة، من إجمالي الأصوات الصحيحة، مقابل ٣,٠٩ في المائة لمنافسه حمدين صباحي. كما

فاز عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع المصري السابق بغالبية أصوات الناخبين المصريين في الخارج في الانتخابات الرئاسية، بحسب ما أعلنت اللجنة الانتخابية.

وبعد انتهاء الفترة الأولى من حكم الرئيس السيسي، تم الاستعداد لأجراء انتخابات جديدة للعام ٢٠١٨ والتي تعد رابع انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وثالث انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير. وكان من المقرر إجراؤها في الفترة ما بين ٨ فبراير ٢٠١٨ حتى ٨ مايو ٢٠١٨، إلا أن الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر قد قدمت موعدها بحيث بدأت أولى إجراءاتها بتلقي طلبات الترشح في ٢٠ يناير ٢٠١٨. وبعد غلق باب الترشح وانتهاء فترة التظلمات صار هناك مرشحين فقط هما الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي والمهندس موسى مصطفى موسى رئيس حزب الغد. حيث قدم موسى مصطفى موسى للهيئة الوطنية ٢٧ استمارة تزكية من نواب البرلمان. وجمعت حملته أكثر من ٤٠ ألف توكيل تأييد من المواطنين لكن لم يسعفها الوقت لفرزها وفحصها وتقديمها للهيئة. كما جمعت حملة الرئيس السيسي نحو ٩١٥ ألف توكيل من مواطنين لكنها قدمت ١٧٣ ألفا منها فقط للهيئة الوطنية بالإضافة إلى استمارات تزكية من ٥٤٩ نائبا بالبرلمان المؤلف في ذلك الوقت من ٥٩٦ عضوا.

وتراوح المشهد السياسي المصري قبل الانتخابات بين دعوات المقاطعة وبين فتاوى المشاركة؛ فالداعون للمقاطعة دشنوا حملة "خليك في البيت" وحثوا الناخبين على عدم الذهاب إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم والمشاركة في الانتخابات. بينما أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى تحض الناس على المشاركة في الانتخابات وتعتبر المقاطعة أمرا محرما طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وحمل البرنامج الانتخابي الدعائي لموسى مصطفى موسى شعار "هنكمل..هنطور..مصر احلى"، وركز البرنامج الانتخابي على ١٤ محور وهى محدودي الدخل والتي تتمثل فى ضرورة ضبط جميع أسعار السلع الأساسية بالتنسيق والمتابعة المستمرة من جهات الدولة، وتمثلت رؤية المرشح الرئاسي في الرأسمالية الوطنية والتي تتضمن إعادة فتح المصانع المغلقة وطرح ملكية أسهمها للشباب والسيدات وكافة فئات الشعب، وبالنسبة لمحور الصحة تقوم الدولة ببناء مستشفيات صغيرة وطرح أسهم للاكتتاب لتجهيزها للجراحات، وفى محور التعليم تتبنى الدولة منظومة تعليم تعتمد على التكنولوجيا العالمية بحيث نغير نظام التعليم الثانوي، وتضمن البرنامج رؤية لحقوق الفلاحين من خلال توفير الكميات المطلوبة من الأسمدة والتقاوي والسولار المدعوم والتي

يحتاجها الفلاح كل حسب مساحته المزروعة ليصبح إنتاجه غير مكلف وبالتالي تشتريه الدولة بالأسعار العالمية التي تدر على الفلاح عائد كبير يحقق التوازن المعيشي له ولأسرته.

كما تضمن رؤية للسياحة من خلال قرار بإنشاء صندوق لرعاية العاملين بالسياحة، وبالنسبة للعلاقات الخارجية: تتبنى الدولة كافة الجهود اللازمة لتحقيق السلام للشعب المصري بعيدا عن الحروب والصراعات وخاصه مع دول الجوار التي تتطلب مبادرات فكرية وتنموية من أجل مصلحة مصر وامنها القومي، وبالنسبة لمتحدي الإعاقة تمثلت رؤية البرنامج في قرار فورى بالحصول على ترخيص من البنك المركزي بإنشاء بنك التحدي لمتحدي الإعاقة، وبالنسبة لأطفال الشوارع تمثلت رؤية البرنامج في تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، وبالنسبة للقبائل العربية فتم وضع رؤية لمراجعة موقف الأراضي التي في حيازتهم وتقنين وضع تلك الأراضي بالتسهيلات والأسعار المناسبة لهم، وبالنسبة لمنظومة المرور تمثلت رؤية البرنامج في إعادة دراسة منظومة المرور بفكر معماري متطور بحيث يمنع أي تكدسات داخل العاصمة، وبالنسبة للمحليات تمثلت رؤية البرنامج في التأكيد على إجراء انتخابات محلية فور الانتهاء من الانتخابات الرئاسية من خلال نظام انتخابي يمكان كافة فئات المجتمع، وبالنسبة للبطاقات التموينية فهناك قرار فورى بضم جميع مستحقي الدعم للبطاقات التموينية بعد تنقية كشوف الغير مستحقين بمراجعة الحالة العمرية والصحية ووضعهم الاجتماعي، وبالنسبة للمرأة المعيلة طرح البرنامج مشروع أمهاتنا ويهدف إلى الحفاظ على عزه نفس وكرامة المرأة المعيلة التي تكافح وتعمل تحت أصعب الظروف في الشوارع وذلك من خلال توفير آليات إنتاج بسيطة بمنزلها يدر عليها دخل مناسب.

وتضمن برنامج الرئيس السيسي الانتخابي الاستمرار فيما تم إنجازه لتحقيق استراتيجية مصر ٢٠٣٠ كالآتي:

على المستوى الداخلي: الاستمرار في إنجاز عملية التحول الديمقراطي بخطى أسرع مع علاج بعض السلبيات في هذا الصدد، في ظل إقامة دولة مدنية عصرية في مصر. المضي قدمًا في عملية الإصلاح الاقتصادي مع التركيز على تحسين الأحوال المعيشية لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الدعم للفقراء، وزيادة وتيرة إصلاح العشوائيات، والنهوض بالقرى الفقيرة، والذي يستأثر الصعيد بالأغلب الأعم منها. إنجاز المشروعات القومية التي بدأ العمل بها، خاصة مشروع العاصمة الجديدة، وإصلاح المليون ونصف المليون فدان، والتنمية الاقتصادية لمنطقة محور قناة السويس، ومشروع تنمية سيناء، وأيضًا المشروع القومي للطرق، وأنفاق سيناء والبدء في المشروع النووي المصري بنشاط. الاستمرار في محاربة الإرهاب بحزم مع التركيز على الجبهة الغربية التي يحاول الإرهابيون الهاربون من سوريا والعراق التسلل منها إلى مصر.

وعلى **المستوى الخارجي:** عدم توريط مصر في حروب بالمنطقة لا تحتملها دولها وشعوبها. الاستمرار في انتهاج سياسة خارجية متوازنة تحافظ على المصالح المصرية، بعيدا عن عمليات الاستقطاب الدولي، وتوسيع دائرة أصدقاء مصر من الدول، خاصة المهمة والمؤثرة في المنطقة والعالم.

وانتهت الانتخابات بفوز الرئيس السيسي حيث حصل على ٢١ مليونًا و٨٣٥ ألفًا و٣٨٧ صوتًا بنسبة ٩٧,٨%، وحصل المرشح موسى مصطفى موسى على ٦٥٦ ألفًا و٥٣٤ صوتًا بنسبة ٢,٩٢ % من الأصوات الصحيحة. ومع اقتراب انتهاء الفترة الثانية في حكم الرئيس السيسي يتم الاستعداد والتجهيز للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ في الفترة الحالية، وهي الانتخابات سيخوضها الرئيس عبد الفتاح السيسي ليختتم مدته الرئاسية عام ٢٠٣٠.

الهيئة الوطنية للانتخابات والقرارات المنظمة للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤

حرصت الهيئة الوطنية على الاستجابة لمطالب الحوار الوطني، بأن تكون الانتخابات تحت الإشراف القضائي، ولذلك كان لابد أن تنتهى إجراءات الانتخابات، ويتم إعلان نتيجتها قبل ١٧ يناير ٢٠٢٤ وهو التاريخ الذى ينتهى فيه الإشراف القضائي على الانتخابات بحكم دستور ٢٠١٤، والذى ينص في المادة 210 منه على أن يتولى إدارة الاقتراع، والفرز في الاستفتاءات، والانتخابات أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها، ولها أن تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية، ويتم الاقتراع، والفرز في الانتخابات، والاستفتاءات التي تجرى في السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور، تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك على النحو المبين بالقانون .وتختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعون علي قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، ويكون الطعن علي انتخابات المحليات أمام محكمة القضاء الإداري. ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات على أن يتم الفصل فيه .

لذلك في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر خلال مؤتمر صحفي للإعلان اعلن المستشار وليد حمزة قرار مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات عن الجدول الزمنى للعملية الانتخابية الذى يتضمن جميع الإجراءات والمواقيت الخاصة بالعملية الانتخابية، منذ صدور قرار دعوة الناخبين للانتخاب وحتى إعلان نتيجة الانتخابات النهائية بمعرفة الهيئة الوطنية للانتخابات وتم تحديد أيام (١ و 2و ٣) من شهر ديسمبر ٢٠٢٣ موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية خارج مصر، على أن تُجرى العملية الانتخابية داخل مصر في أيام (١٠

و ١١ و ١٢) من ذات الشهر. في حالة الإعادة، أن تُجرى الانتخابات خارج مصر في أيام (٥ و ٦ و ٧) من شهر يناير من العام ٢٠٢٤، على أن تكون المواعيد المحدد للانتخابات داخل مصر في أيام (٨ و ٩ و 10من ذات الشهر تبدأ عملية الاقتراع ابتداء من الساعة الـ ٩ صباحا وحتى الساعة الـ ٩ مساء طوال الأيام الثلاثة للانتخابات داخل مصر و يوم ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣، لإعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية ونشرها في الجريدة الرسمية، في حين إذا أُجريت جولة إعادة للعملية الانتخابية، سيكون إعلان نتيجة الانتخابات النهائية ونشرها بالجريدة الرسمية في موعد أقصاه ١٦ يناير ٢٠٢٤

تلقي طلبات الترشح يوميا من الساعة ٩ صباحا حتى الساعة ٥ مساء خلال الفترة من ٥ أكتوبر وحتى ١٤ أكتوبر، على أن ينتهي العمل باليوم الأخير في الساعة ٢ ظهرا

وإعلان ونشر القائمة المبدئية لأسماء المرشحين، وأعداد المزكين والمؤيدين لكل منهم بصحيفتي الأخبار والجمهورية يوم ١٦ أكتوبر

-تلقي اعتراضات المرشحين من الساعة ٩ صباحا وحتى الساعة ٥ مساء خلال يومي ١٧ و ١٨ أكتوبر.

-فحص طلبات الترشح والفصل في الاعتراضات خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أكتوبر.

-إخطار المرشح المستبعد بقرار الاستبعاد وأسبابه يوم ٢٢ أكتوبر.

-تلقى تظلمات المرشحين المستبعدين ابتداء من الساعة ٩ صباحا وحتى الساعة ٥ مساء خلال يومي ٢٣ و ٢٤ أكتوبر.

-البت في التظلمات والإخطار بها يوم ٢٦ أكتوبر.

-تقديم الطعون وقيدها بجدول المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة خلال يومين ٢٧ و ٢٨ أكتوبر .

-تفصل المحكمة الإدارية العليا في ما يُقدم إليها من طعون، ونشر ملخص الحكم في الجريدة الرسمية وصحيفتي الأخبار والجمهورية على نفقة الخاسر، وذلك خلال الفترة من ٢٩ أكتوبر وحتى ٧ نوفمبر.

-اختيار المرشحين للرموز، وفقا لأسبقية تقديم طلبات الترشح، وأيضا أخر موعد لسحب طلب الترشح يوم ٨ نوفمبر.

-إعلان القائمة النهائية لأسماء المرشحين ورموزهم ونشرها في الجريدة الرسمية وصحيفتي الأخبار والجمهورية، على أن تبدأ الحملات الانتخابية اعتبارا من يوم ٩ نوفمبر.

-أخر موعد لتنازل المرشح عن ترشحه يوم ١٥ نوفمبر.

-نشر التنازلات بالجريدة الرسمية وبصحيفتي الأخبار والجمهورية يوم ١٦ نوفمبر.

-توقف الحملات الانتخابية وبدء فترة "الصمت الدعائي" لانتخابات المصريين في الخارج اعتبارا من الساعة ١٢ صباحا يوم ٢٩ نوفمبر.

-انتخاب المصريين في الخارج اعتبارا من الساعة ٩ صباحا وحتى الساعة ٩ مساء بالتوقيت المحلي لكل دولة خلال أيام ١ و ٢ و ٣ ديسمبر.

-توقف الحملة الانتخابية وبدء فترة "الصمت الدعائي" لانتخابات الداخل اعتبارا من الساعة ١٢ صباحا يوم ٨ ديسمبر.

-الانتخاب داخل مصر اعتبارا من الساعة ٩ صباحا وحتى الساعة ٩ مساء خلال أيام ١٠ و ١١ و ١٢ ديسمبر.

-انتهاء عملية فرز الأصوات وتسليم المحاضر إلى اللجان العامة، وصدور قرارات اللجان العامة بشأن الاعتراضات وجميع المسائل المتعلقة بعملية الاقتراع ، وإعلان الحصر العددي للأصوات يوم ١٣ ديسمبر.

-تتلقى الهيئة الوطنية للانتخابات الطعون على قرارات اللجان العامة يوم ١٤ ديسمبر.

-البت في الطعون المقدمة على قرارات اللجان العامة خلال يومي ١٥ و ١٦ ديسمبر.

-إعلان النتيجة ونشرها بالجريدة الرسمية يوم ١٨ ديسمبر.

وقد حددت الهيئة الوطنية للانتخابات قواعد وإجراءات توقيع الكشف الطبي على المرشحين في الانتخابات الرئاسية، وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها لقبول أوراق مرشحي الرئاسة ٢٠٢٤.

ونظم القرار الصادر من الهيئة الوطنية رقم ٩ لسنة ٢٠٢٣ قواعد وإجراءات توقيع الكشف الطبي على طالبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية

ونص القرار على أن يتم توقيع الكشف الطبي البدني و الذهني على طالب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بمعرفة الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة.

وتعد الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة تقريراً طبياً بنتيجة الكشف الطبي البدني والذهني على طالب الترشح، يتضمن بياناً ما إذا كان طالب الترشح مصاباً بمرض بدني أو ذهني يؤثر على أدائه لمهام رئيس الجمهورية من عدمه .وتضمن القرار أنه يجب أن يشتمل التقرير الطبي على بيانات طالب الترشح كاملة، وبصمة إبهام يده اليمني، وصورة شخصية حديثة له، ويعتمد التقرير والصورة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة ويسلم التقرير إلى طالب الترشح مؤمناً.

وتم تحديد ٧ مكاتب لتوثيق وتحرير توكيلات الترشح لانتخابات الرئاسة بمطروح مدينة الحمام، بعمارة مجلس المدينة في منطقة حفر الباطن. – مدينة العلمين، بمبنى مركز الخدمات الحكومية بالعلمين. – قرية سيدي عبدالرحمن، بمبنى مركز الخدمات الحكومية بالعلمين. – مدينة الضبعة، شارع المدرسة الثانوية. – مدينة سيدي براني، الوحدة المحلية. – مدينة سيوة، وسط مدينة سيوة. – مدينة السلوم، – مساكن مجلس المدينة.

٨ مكاتب في الدقهلية لتوثيق توكيلات مرشحي انتخابات الرئاسة – مكتب توثيق المركبات بمنطقة المجزر الآلي بالمنصورة – مكتب توثيق ضواحي المنصورة بمجمع خدمات منية سندوب أعلى المسجد – مكتب توثيق طلخا بمنطقة المعلمين بجوار محطة المياه – مكتب توثيق الحصص في مجمع خدمات المواطنين بقرية الحصص بمركز شربين – مكتب توثيق ميت غمر بشارع المعاهدة بجوار بنزينة أبو سالم – مكتب توثيق استثمار جمصة بمقر هيئة الاستثمار بجمصة – مكتب توثيق الستاموني – مكتب توثيق الجمالية بمبنى مجلس المدينة بشارع البحر

5 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بقنا – المراشدة، بمجمع خدمات المواطنين بالمراشدة في الوقف – فرشوط، بنجع القاضي بندر فرشو – فقط، بمساكن مجلس المدينة – ضواحي قنا، بمقر المكتب الرئيسي– شارع الكنوز – دشنا، بنجع طلحة– بندر دشنا

٧ مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بأسوان كوم أمبو: منطقة الزهور – عمارة شركة وادى كوم أمبو، ومدينة كوم أمبو – .أبوسمبل: عمارات مجلس المدينة، بجوار مياه الشرب. – دراو: دراو ونجع العرب ومبنى الوحدة المحلية الجديد. – أسوان: شارع البركة و المناعية ومدينة أسوان. – إدفو: كونيش النيل

بجوار محطة – البصيلية: عمارات مجلس المدينة – السباعية، عمارات مجلس المدينة أغلى نقطة شرطة المدينة، شارع حسنى مبارك.

5 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية ببنى سويف – -مدينة ناصر - شارع جمال عبدالناصر بجوار بنك مصر - مدينة ببا - مساكن الرى بجوار شادر الفاكهة - مدينة سمسطا - مساكن الوحدة المحلية داخل حى الفلوجا - ضواحى بنى سويف- حى الرمد بجوار مديرية المساحة مدينة بنى سويف - مدينة الفشن - شارع البحر الاعظم مدينة الفشن

8 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بالمنوفية.. مدينة السادات : المنطقة الخامسة بجوار مدرسة اللغات – منوف : بجوار بنك مصر بمدينة منوف شارع المقابر – تلا: مبنى المحكمة – الباجور : مبنى المحكمة – ضواحى شبين الكوم : عمارة الأوقاف شارع جمال عبد الناصر – شبين الكوم النموذجى : مجمع المصالح – أشمون : بجوار محطة القطار – سنتريس : مبنى الوحدة المحلية

8 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بكفر الشيخ – كفر الشيخ: عمارة الشرق للتأمين.

بلطيم: عمارات مجلس المدينة بجوار الطريق الدولي. – مطوبس: مدينة مطوبس– شارع بورسعيد أمام معدنية ادفينا. – دسوق النموذجي: دسوق بجوار مكتب البريد وموقف الأرياف. – الرياض: شارع وسط البلد – بتقسيم الزهور – تل الكوم – الرياض. – الجرايده: الوحدة المحلية بالجرايدة أمام مكتب البريد. – الحامول: عمارات مجلس المدينة بجوار مرور الحامول. – ضواحي كفر الشيخ: سخا– كفر الشيخ.

6 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بالمنيا.. –بنى مزار: شارع الحاج مراد شلقامى من شارع مستشفى الرمد – ابوقرقاص: شارع الشهداء مدينة الفكرية ابوقرقاص – ديرمواس: عمارة نفرتيتى الطريق الزراعى مصر أسوان الزراعي – الضواحي : ٥شارع هدى شعراوي بندر المنيا – ملوى: شارع الحرية بندر ملوى – مغاغة : شارع الدسوقي بندر مغاغة

15مكتبا للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بالشرقية – مكتب توثيق منشأة أبو عمر بجوار مبنى مجلس المدينة – مكتب توثيق الحى ال١٦ بالعاشر من رمضان – مكتب توثيق أول العاشر من رمضان المتواجد بمجلس الامناء – مكتب توثيق أولاد صقر بمبنى الوحدة المحلية– مكتب توثيق القنيات المتواجد ب ٣٥ شارع الدلتا – مكتب توثيق مشتول السوق بمنزل شاكر شلبية– مكتب توثيق الكتيبة بمجمع خدمات

الكتيبة بمركز بلباس – مكتب التوثيق النموذجى بالزقازيق بمجلس المدينة بجوار الكوبرى – مكتب توثيق الضواحى بالزقازيق بجوار الطب البيطرى– مكتب توثيق انشاص الرمل مجمع خدمات المواطنين بأنشاص الرمل – مكتب توثيق الصالحية بمنى التجمع العمرانى بالصالحيه– مكتب توثيق طحا المرج بطحا المرج ديرب نجم –مكتب توثيق مركبات منى القمح بمساكن هندسة الرى – مكتب توثيق نادى الصفوة داخل نادى الصفوة بالعاشر من رمضان

6 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بسوهاج – مكتب توثيق المراغة شمال سوهاج ومقره بمجمع محاكم المراغة– مكتب توثيق دار السلام جنوب شرقى سوهاج ومقره برج السلام ش السلام.– مكتب توثيق العسيرات جنوب محافظة سوهاج ومقره شارع المحطة أمام صهاريج المياه العسيرات. – مكتب توثيق سوهاج ومقره ش سعد زغلول بجوار بنك الإسكندرية سوهاج ثان سوهاج

– مكتب توثيق بندر سوهاج ومقره عمارات الألف مسكن عمارة رقم ١ أعلى صيدلية إسلام فتحى.– مكتب توثيق أم دومه ومقره مجمع الخدمات الحكومية بقرية أم دومة.

9 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بالغربية –مكتب توثيق ثان طنطا بمنطقة مساكن قحافة – مكتب توثيق عمارات الاوقاف بأول المحلة – مكتب توثيق شارع المدارس بأول طنطا – مكتب توثيق شبرا قاص بقرية شبراقاص مركز السنطة، مبني الوحدة – مكتب توثيق دمرو بمقر مبني مجمع الخدمات – مكتب توثيق سنباط بمبني الوحدة المحلية طريق زفتي ميت غمر – مكتب توثيق بشبيش بقرية بشبيش – مكتب توثيق شرشابة بمبني الوحدة المحلية – مكتب توثيق الجابرية بمبني الوحدة القديم بقرية الجابرية

7 مكاتب للتوثيق وإجراء توكيلات الانتخابات الرئاسية بالإسكندرية –مكتب توثيق الرمل أول ، ١٨ تعاونيات سموحة – مكتب توثيق الرمل ثان ، برج الفاروق – مكتب سيدى جابر ، ١٩ تعاونيات سموحة – مكتب المنتزة أول ، عمارات ذات الصوارى – مكتب المنتزة ثان ، برج الياقوت بحرى شارع الملك حفنى – مكتب برج العرب ، مساكن هيئة المجتمعات العمرانية – مكتب العامرية الكيلو ٣٣ طريق اسكندرية الصحراوى

كما سمحت الهيئة الوطنية للانتخابات، للناخبين المتواجدين فى محافظة غير المحافظة التي يتبعها محل إقامته الثابت ببطاقة الرقم القومي بأن يدلى بصوته في الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ أمام أي لجنة من لجان الاقتراع المختصة فى المحافظة التى يتواجد فيها وفق الضوابط التي تحددها الهيئة.

ووفقا لقانون الانتخابات الرئاسية فإن الموطن الانتخابي هو محل الإقامة الثابت ببطاقة الرقم القومي لكنه سمح القانون للناخب الذى يتواجد فى محافظة غير المحافظة التي يتبعها محل إقامته الثابت ببطاقة الرقم القومي أن يدلى بصوته أمام أي لجنة من لجان الاقتراع المختصة فى المحافظة التى يتواجد فيها وفق الضوابط التي تحددها الهيئة ومن المقرر صدورها خلال ساعات

وفيما يتعلق بوجود بعض الأعطال بمكاتب التوثيق قامت الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار وليد حمزة، بالإشراف المباشر على إصلاح الأعطال الفنية التي طرأت بصورة مفاجئة في عدد قليل من مكاتب التوثيق، والتأكد من الناحية الفنية من عدم تكرارها مجددا، مع التوجيه باستمرار ساعات العمل في تلك المكاتب لحين تلبية طلبات جميع من تقدموا إليها من المواطنين واستصدار نماذج التأييد لهم لصالح من يرغبون من طالبي الترشح في الانتخابات.

كما قررت الهيئة عن توجيهها جميع مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقارى، والمخصصة بصورة كلية لاستصدار نماذج التأييد لطالبي الترشح في الانتخابات الرئاسية، باستصدار نماذج التأييد بالاستمرار في تلبية طلبات المواطنين حتى ساعات العمل الرسمية المحددة لها، وفي حالة وجود تكدس وأعداد كبيرة من المواطنين أمام أحد المكاتب أو بعضها، تستمرفي العمل دون التقيد بأوقات وساعات العمل الرسمية المحددة، ولحين تلبية طلب آخر مواطن يكون قد تواجد أمامها قبل مواعيد الإغلاق.كما قررت تزويد مكاتب التوثيق التي تشهد إقبالا من المواطنين، بأعداد إضافية من الموظفين المدربين وكذلك بالأجهزة الإلكترونية اللوحية (تابلت) المخصصة لاستصدار نماذج التأييد في سبيل تسريع وتيرة استصدار نماذج التأييد والقضاء التام على الزحام بتلك المقار

كما أعلنت الهيئة في بيان صحفي بتاريخ ٣ أكتوبر على أنها تراعى فى كافة إجراءاتها ما نص عليه القانون وقرارات مجلس إدارة الهيئة والتى تستهدف جميعها تذليل أية عقبات قد تواجه المواطنين، والتحقيق فى أية شكاوى قد ترد إليها وتتعلق بحدوث مخالفات أو أخطاء، والتدخل لتصحيحها وإعمال حكم القانون بشأنها.

– تجدد الهيئة الوطنية للانتخابات ترحيبها بالتواصل معها وإخطارها بأية شكاوى أو استفسارات، حتى يُمكن اتخاذ اللازم حيالها، وتذكر الجميع أن نماذج تأييد المواطنين لمن يرغبون فى الترشح للانتخابات الرئاسية مجانية بالكامل ودون أية رسوم مالية.

وفيما يتعلق بتوكيلات المؤيدين أعربت الهيئة الوطنية للانتخابات عن انزعاجها من التشكيك في قراراتها بشأن الانتخابات الرئاسية، مؤكدة عدم وجود محاباة أو مضايقات في مكاتب التوثيق المختصة بتحرير توكيلات الترشح، بقولها إنها "تابعت بأسف شديد ما أثاره البعض من تشكيك وتطاول غير مقبول على وأكدت الهيئة، أنها تتابع عن كثب كل ما يتعلق بتنفيذ قراراتها المعلنة في سبيل إجراء الانتخابات ."عملها الرئاسية المقبلة، حرصًا منها على حُسن تنفيذ تلك القرارات.

وأوضحت أن "قراراتها صدرت اتفاقًا مع أحكام الدستور والقوانين ذات الصلة والمعايير الدولية، وفي مقدمتها ما يتعلق بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة التامة والكاملة بين جميع من سيتقدمون إليها لخوض غمار المنافسة الانتخابية".

و أشارت الهيئة إلى أنه تأكد لها من واقع المتابعة الحثيثة، عدم وقوع "أية مخالفات أو أعمال محاباة أو مضايقات لأحد قط، من قبل الجهات المكلفة بتنفيذ قرارات الهيئة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، ومن بينها مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق المكلفة باستصدار نماذج تأييد المواطنين".

واعتبرت الهيئة أن "كل ما أُثير في هذا الصدد، والذي كان محل متابعة وتحقيق بمعرفتها، لا يعدو كونه ادعاءات كاذبة لا ظل لها من الحقيقة أو الواقع".

وشددت الهيئة على رفضها القاطع الزج بها طرفًا في أي خلافات سياسية أو التطاول عليها، مؤكدة أن "هذه التصرفات والسلوكيات غير المنضبطة، لن يتم التهاون إزائها أو التسامح معها، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها بصورة حاسمة وسريعة".

كما عقد مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات، اجتماعًا الثلاثاء ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣ ، برئاسة المستشار حازم بدوي رئيس الهيئة.

واستعرضت الهيئة خلال اجتماعها، الطلبات المقدمة من قبل أحد راغبي الترشح في الانتخابات الرئاسية، والتي تدور في مجملها حول طلب بعض الاستثناءات والمعاملة الخاصة في الإجراءات المتعلقة بتحرير نماذج التأييد لطالبي الترشح.

ودعت الهيئة سائر راغبي الترشح في الانتخابات الرئاسية، إلى الالتزام بكافة القرارات والضوابط السابق صدورها من مجلس إدارة الهيئة في شأن تنظيم العملية الانتخابية، وعدم مخالفتها، مؤكدة أنه لا يوجد أي استثناءات لأي من راغبي الترشح، خاصة وأن الهيئة على مسافة واحدة منهم جميعاً في سائر الحقوق والواجبات، والالتزام بالقرارات والقواعد المنظمة للعملية الانتخابية وإجراءاتها.

الفصل الاول انشطة المرشحين المحتملين

أولا المرشح عبد الفتاح السيسي

في الثاني من أكتوبر بداء يتوافد أعداد من المواطنين بالميادين العامة للمطالبة بالرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي ان يتقدم للانتخابات القادمة حيث شملت الفاعليات احتشاد المئات من المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بمديرية التربية والتعليم بالجيزة بميدان الجلاء بالدقي، للمشاركة حاملين لافتات لمناشدة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالترشح للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤-٢٠٣٠،

كما احتشد عدد ضخم من المواطنين أمام ساحة متحف الحضارات

وتوافد مئات المواطنين على ميدان سوهو بمدينة شرم الشيخ، لإعلان تأييدهم للرئيس السيسي خلال ترشحه لرئاسة الجمهورية الفترة المقبلة واحتشدوا أمام الشاشات بالميادين الكبرى

وكذلك بميدان الجلاء بالجيزة و ميدان الكوربة و بميدان القائد إبراهيم بمنطقة محطة الرمل،

اعقب ذلك خطاب للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي كان مضمونها

واجهنا إرهابا غاشما، أراد النيل من عزائمنا.. وارتوت أرضنا الطيبة، بدماء الشهداء الأبرار، من خيرة أبناء مصر .لم تلن عزائمنا أو تضعف، أمام كل هذه التحديات.. بل أعلن أبناء مصر وبناتها عن أنفسهم.. وخاضوا معركة بناء مصر.. فحققوا لها الإنجاز.. محققين المجد والفخر الوطني.

ونحن على أعتاب جمهوريتنا الجديدة... فإننا نجدد العهد معا، على العمل من أجل استكمال أحلامنا، لمصرنا العزيزة.

وقد تابعت باهتمام بالغ.. حالة الحوار الوطني، التي كانت في شكلها الأولى، مبشرة وباعثة على الاستمرار فيها.. وقد وجهت الحكومة والأجهزة المعنية بالدولة، للعمل على بحث ودراسة حزمة المخرجات، التي أفرزها الحوار.

وأؤكد لكم؛ أننى أعتزم الاستمرار في هذه الحالة الحوارية، وكذا الاستمرار في تطوير وتنمية الحياة السياسية والحزبية.. لتتحقق للدولة مسارات وبدائل ورؤى متعددة، وبشكل دائم.

نجدد العهد، بأنه سيكون واقعا يفيض بالخير والسلام، والمحبة لكل المصريين بإذن الله.

وكما لبيت نداء المصريين من قبل.. فإنني ألبى اليوم، نداءهم مرة أخرى.. وعقدت العزم على ترشيح نفسى لكم، لاستكمال الحلم في مدة رئاسية جديدة.. أعدكم بإذن الله بأن تكون امتدادا لسعينا المشترك، من أجل مصر وشعبها.

وأدعو كل المصريين إلى المشاركة في هذا المشهد الديمقراطي.. ليختاروا بضميرهم الوطني المتجرد، من يصلح.. والله يولى من يصلح.

عقب ذلك كلف الرئيس عبد الفتاح السيسي، المستشار محمود فوزى، برئاسة حملته الانتخابية في انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ٢٠٢٤، وأن يكون ممثله القانوني بها.

وجاء في نص رسالة الرئيس السيسي: "شعب مصر العظيم.. بناءً على ما أعلنته خلال الجلسة الختامية لمؤتمر "حكاية وطن "بالاضطلاع بمسؤوليتي الوطنية تلبية لندائكم لاستكمال الحلم، وامتداداً لسعْينا المشترك من أجل مصر، وما عقدت عليه العزم بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية، فقد كلّفت السيد المستشار محمود فوزي ، برئاسة حملتي الانتخابية في انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ٢٠٢٤، وأن يكون ممثلي القانوني بها والله ولي التوفيق تحيا مصر .. تحيا مصر .. تحيا مصر."

ونظمت الحملة الرسمية للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي مؤتمرها الأول، السبت الموافق السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بقاعة السرايا في مدينة نصر.

بمشاركة متنوعة من الحضور وصلت إلى ٩٨٠ شخصاً بين رؤساء أحزاب وخبراء وشخصيات عامة وسياسيين، وكيانات الشبابية، وفنانين، ورياضيين، فضلا عن الكتاب الصحفيين والمثقفين ورجال الدين والقبائل العربية وحتى المواطنين، وبمشاركة فعّالة من وسائل الإعلام سواء المحلية أو الأجنبية.

وأعلنت الحملة الرسمية علي لسان المستشار محمود فوزي ، أنها نجحت في جمع مليون و١٣٠ الف و١٠٥ تأييد، منها ٧٥٢ ألف و٤٣٨ من الإناث و٣٧٧ ألف و٦٧٧ من الذكور، كما بلغت تركيات أعضاء مجلس النواب ٤٢٤ تزكية، منها ٥٣ مستقلين، ٣٧١ حزبيين، منهم ١٠٦ سيدات ، ٧٦ نائب من الشباب.

وأضافت الحملة، أنه تم إجراء الكشف الطبي المطلوب لاستكمال ملف الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية ، بمستشفى العاصمة الإدارية الجديدة وكذلك تقديم ملف الترشح والتوكيلات التي حررها المواطنين إلى الهيئة الوطنية للانتخابات

كما تم الإعلان عن اطلاق صفحة رسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، مشيراً إلى أن الحملة تعمل حالياً على إنشاء موقع إلكتروني تعلن من خلاله كافة أنشطتها ورؤية المرشح الرئاسي. وسوف تقوم بعقد لقاءات (نخبوية وجماهيرية) وجولات ميدانية في كل محافظة، مشيراً إلى أن الحملة سوف تتخذ مقرات لها في عواصم المحافظات، وتتيح الفرصة للراغبين في الانضمام إليها

ثانيا عبد السند يمامة

رئيس حزب الوفد الجديد منذ عام ٢٠٢٢ وأستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة المنوفية، ورئيس المركز الدولي للتحكيم والتوفيق والوساطة والملكية الفكرية، حصل على الدكتوراه في الاستثمار الأجنبي بمصر، من جامعة نانسي بفرنسا، كما عمل محاميا لرابطة العالم الإسلامي .

هو عضوا بالهيئة العليا لحزب الوفد لمدة ٣ دورات متواصلة، بالإضافة إلى توليه منصب رئيس اللجنة التشريعية والدستورية سابقا .وعضو لجنة المائة عن حزب الوفد التي وضعت دستور ٢٠١٢.

في ١ أكتوبر ٢٠٢٣ أجرى عبد السند يمامة رئيس حزب الوفد، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، جولة بمكتبي توثيق الشهر العقاري بروض الفرج والمهندسين ، لمتابعة عملية تحرير توكيلات المواطنين لدعم ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية.

وقام الدكتور عبد السند يمامة بالتقاط الصور مع محرري التوكيلات له، وتناقش معهم في العديد من المشكلات التي تواجههم، ووعد بوضع حلول جذرية للمشكلات العامة التي تهم جميع المصريين في برنامجه الانتخابي رافقه خلالها ياسر الهضيبي السكرتير المتحدث الرسمي والإعلامي باسم الحزب والحملة الانتخابية لرئيس الحزب، وسط هتافات مؤيديه "

وبدأ عدد من أعضاء حزب الوفد في عدد من المحافظات، بتحرير توكيلات لترشح عبد السند يمامة لخوض الانتخابات الرئاسية، فضلا عن تجهيز لافتات لمرشح حزب الوفد .

فيما حررت لجنة الوفد بالدقهلية ، توكيلات لمرشح الوفد الرئاسي الدكتور عبد السند يمامة.

كما أشار أنه قرر خوض الانتخابات لينافس علي مقعد الرئيس، وحان الآن الوقت للتغيير، كما أن لدى برنامجا انتخابيا كاملا .حزب الوفد لم يحالفه الحظ في المشاركة في الانتخابات السابقة، لكنه قرر المشاركة في انتخابات الرئاسة هذه المرة وبقوة، وليس من الطبيعي أن يعزف بيت الأمة عن المشاركة فيها

وقال إن مصر في ذيل الدول فيما يتعلق بملف التعليم، مؤكدا أن مستوى التعليم في فترة السبعينيات أفضل من الوقت الحالي. وأشار إلى أن هناك آلافا من الخريجين دون عمل، وأن مشكلة التعليم قابلة للحل وبسهولة، وذلك من خلال إعادة التنظيم وفتح الباب لكليات التربية وتخريج مدرسين على مستوى عال، منوها بأن مصر لديها موارد كثيرة ولكن هناك عدم تخطيط جيد لاستغلالها أو عملية تنظيمية.

ولفت إلى أن مصر لديها مساحات أراض واسعة غير مستغلة، والبحر الأحمر والمتوسط، ونهر النيل، والمعادن التي تستخرج من الأرض، إلى جانب قناة السويس، ولكن لا بد من وجود حسن إدارة لهذه الموارد واستغلالها.

ووعد المرشح الرئاسي عبد السند يمامة، المصريين بأن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، القطاع الخاص يترك له المجال في الاستثمار وقواعد عادلة للمنافسة بينه وبين أي قطاع آخر حتى لو كان الحكومي أو العسكري، مؤكدا أن الإخلال بها لن يجلب استثمار أجنبي في ظل حاجة الدولة المصرية له، إلى جانب تحقيق العدالة، والحقوق والحريات كما نصت عليها مواد الدستور.

ونوه بأنه سيعمل على إعادة التوازن بين السلطات، معلنا عن رغبته في أن تعاد المدة الرئاسية إلى أربع سنوات كما كانت، هذا إلى جانب رؤيته بامتلاكه فرص جيدة للفوز بالانتخابات الرئاسية.

في ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ الدكتور عبد السند يمامة المرشح المحتمل لانتخابات الرئاسة الي مجلس النواب، وذلك لتسلم تزكيات النواب له تمهيدا للتقدم بأوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية. ونجح في الحصول علي ٢٧ تزكية من أعضاء مجلس النواب

عقب ذلك توجه لإجراءات الكشف الطبي بمستشفى الشيخ زايد التخصصي ، ثم فحص الرمد ضمن فحوصات الكشف الطبي بمستشفى العاصمة الإدارية الجديدة، تمهيدا لتقديم أوراقه للترشح لانتخابات الرئاسة.

في ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ توجه وسط عدد من الوافدين قيادات وأعضاء من مقر الحزب باتجاه مقر الهيئة الوطنية للانتخابات لتقديم أوراق ترشحه

واكد رئيس حزب الوفد، أنه سيعرض برنامجه الانتخابي أمام الهيئة العليا لحزب الوفد، موضحا أن الوفد جهز برنامجا كاملا أعده مجموعة من الخبراء والمتخصصين وبه مجموعة من المحاور الهامة التي ستنال رضا الشارع المصري.

ثالثا فريد زهران

محمد فريد سعد زهران

مواليد عام ١٩٥٧

سياسي ومفكر اشتراكي ديمقراطي. يعد من أبرز قادة الحركة الطلابية في السبعينات، ومن قيادات الحركات الاحتجاجية والمعارضة الداعية للديمقراطية والعدل الاجتماعي في مصر من ١٩٧٤ وحتى الآن. بجانب ذلك هو أحد مؤسسي النشاط الأهلي. يشغل منصب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، بجانب كونه رئيس مجلس إدارة مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جولاته قبل إعلان ترشحه

في ١ أكتوبر ٢٠٢٣ التقى السفير الألماني بالقاهرة فرانك هارتمان ومساعدته. تناول اللقاء العلاقات المصرية الألمانية وأوجه التعاون الاقتصادي بين البلدين. كما تطرق النقاش إلى الوضع العام في مصر

والانتخابات الرئاسية القادمة. وتناول الحديث العلاقات بين الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والأحزاب في ألمانيا وعدد من الدول الصديقة.

في ١ أكتوبر ٢٠٢٣ اجتمع بعدد من الناشطات والمهتمات بقضايا المرأة. ودار الحوار خلال اللقاء، حول الأسباب التي دفعت فريد زهران لإعلان ترشحه في انتخابات الرئاسة، وبرنامجه ورؤيته حول عدد من الموضوعات والقضايا الملحة التي تهم المرأة المصرية وتؤثر على الأسرة ككل .كما دار نقاش حول قضايا العنف والتمييز ضد النساء، وكيف يمكن علاجها عن طريق التشريعات بالإضافة لتوعية المجتمع.

في ٣ أكتوبر ٢٠٢٣ انطلق المؤتمر الصحفي، للمرشح المحتمل للانتخابات الرئاسية، فريد زهران، رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، بفندق سفير الدقي، لاستعراض رؤيته وتوضيح خطته الانتخابية. ويحضر المؤتمر الصحفي، عدد من نواب البرلمان وقيادات الأحزاب والشخصيات العامة واكد خلال المؤتمر إنه يقدم نفسه بالانتخابات الرئاسية القادمة كمرشح مدني بديل ديمقراطي قادر على إصلاح الوضع الراهن وقائلا:" نحن بحاجة للعقل والحكمة داخل النظام مع دعاة العقل والحكمة للتغيير الديمقراطي، وانا مش بمثل مشروع إخواني، ولا مشروع صدامي صفري، ولا مسرحية". واكد على أهمية إجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة، تعكس إرداة الناس كما يحدث فى معظم دول العالم، مشيرًا إلى أن المشكلات التي تواجه الدولة حاليا كهروب المستثمرين المصريين والأجانب، وتغيير نظام إدارة الجمعيات الأهلية، لذا فإن البديل المدني الديمقراطي ضربة البداية لتغيير هذا الوضع، واستعادة تحالف ٣٠ يونيو لتحقيق تغيير سياسي واقتصادي طويل المدى لوجود دولة ديمقراطية حديث

في ٤ أكتوبر ٢٠٢٣ قال عبدالمنعم إمام رئيس حزب العدل، أن حزبه قرر دعم المرشح الرئاسي المحتمل فريد زهران، لما له من تاريخ سياسي وثقل، اتساقا مع مبادئ الحزب الذى يريد لمصر دولة ديمقراطية مدنية حديثة تتمتع بالحريات ومساحة للرأي والرأي الآخر في إطار بناء الدولة، مشيرا إلى أن الرسالة التي نوجهها للشعب بأنه صاحب الإرادة، وأن الشعب فرض إرادته في مواقف كثيرة منها ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، ويستطيع أن يفرض إرادته في الانتخابات المقبلة.

خطوات ترشحه

في ٤ أكتوبر ٢٠٢٣ أجرى فحوصات الكشف الطبي بمستشفى معهد ناصر، استعدادًا لخوض سباق الانتخابات الرئاسية القادمة، واستكمال تقديم أوراقه في الموعد المحدد، وفي اليوم التالي استكمل إجراءات

الكشف الطبي بمستشفى العاصمة الإدارية الجديدة، مشيرًا إلى أنه لم يلق أي صعوبة في استكمال خطوات استعداداه لتقديم أوراقه للهيئة الوطنية للانتخابات. وقد خضع فريد زهران، لفحوصات رسم القلب وغيرها من الفحوصات التى نصت عليها الهيئة الوطنية للانتخابات، ومن بينها فحوصات السكر وتحليل المخدرات .

في ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ قدم المرشح الرئاسي فريد زهران، أوراق الترشح للجنة متضمنة ٣٠ تزكية من أعضاء مجلس النواب.

وقد عقد محمد خليل؛ عضو المكتب التنفيذي للحملة؛ اجتماعا مع عدد من أعضاء الحزب بالمحافظات لتحديد جدول الجولات الانتخابية لمرشح الحزب واللقاءات الجماهيرية بمختلف المحافظات المصرية، على أن تبدأ أولى جولات زهران من مسقط رأسه بمدينة سرس الليان بمحافظة المنوفية، تليها جولة في محافظات الصعيد بجنوب مصر بمحافظات (أسوان- الأقصر- قنا) على أن تبدأ الجولة الثانية من زيارة المحافظات بوجه بحري بـ (المحلة – الإسكندرية- المنوفية)، ويختتم زهران جولاته بالقاهرة الكبرى.

رابعا حازم محمد سليمان عمر

رئيس حزب الشعب الجمهوري،

يشغل حازم عمر منصب رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب شركة فيال مورا للتنمية السياحة.

عضو بمجلس الشيوخ رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس

وكان حزب الشعب الجمهوري قد اعتمد اعتماد الأمانة العامة المؤرخ في ٥ يوليو ٢٠٢٣ بنتيجة فرز الأصوات للاقتراع السري لقيادات الحزب التنظيم البرلمانية بأغلبية الأصوات التي وافقت على الدفع بمرشح من الحزب للمنافسة في الانتخابات الرئاسية وتفويض الهيئة العليا في اختيار المرشح .

وكلف الحزب ، يوم السبت ٨ يوليو ٢٠٢٣ ، حازم محمد سليمان عمر، رئيس الحزب بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية التعددية الخامسة لجمهورية مصر العربية، مرشحا حصريا عن حزب الشعب الجمهوري .

أعلنت حملة المهندس حازم عمر المرشح الرئاسي للانتخابات الرئاسية، اختيار اللواء محمد صلاح أبو هميلة منسقًا عامًا للحملة والدكتور زاهر الشقنقيري، متحدثا رسميًا باسم الحملة الانتخابية، كما تم تعيين النائب إيهاب رمزي ممثلًا قانونيًا للحملة .

وتوافد عدد من قيادات وأعضاء حزب الشعب الجمهوري والمواطنين أمام مقرات الشهر العقاري بالدقهلية والبالغ عددها "٨ مقرات" بنطاق المحافظة، على مكتب التوثيق بمنطقة المجزر الآلي بالمنصورة، ومكتب توثيق ضواحي المنصورة، بمجمع خدمات منية سندوب، مكتب توثيق طلخا، ومكتب توثيق الحصص في مجمع خدمات المواطنين بقرية الحصص بمركز شربين، ومكتب توثيق ميت غمر بشارع المعاهدة، ومكتب توثيق استثمار جمصة بمقر هيئة الاستثمار بجمصة و مكتب توثيق الستاموني ببلقاس، ومكتب توثيق الجمالية بمبنى مجلس المدينة بشارع البحر

في ١ أكتوبر ٢٠٢٣ قام المرشح المحتمل حازم عمر بعدة جولات لمكاتب الشهر العقاري بمحافظتي القاهرة والجيزة

في ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ أنهى المرشح حازم عمر، إجراءات الكشف الطبي بمستشفى العاصمة الإدارية الجديدة،

في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ تقدم بأوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية والتي تمثلت في 68 ألف و٧١ نموذج تأييد من المواطنين بالشهر العقاري، و 46 تزكية من نواب البرلمان

خامسا احمد طنطاوي

كان طنطاوي قد أعلن في أبريل ٢٠٢٣ ، نيته خوض انتخابات الرئاسة المصرية، وكتب عبر حسابه في فيسبوك: "إذا لم أُمنع بصورة مباشرة (أن يأتي يوم فتح باب الترشح وأنا حي وحر) أو غير مباشرة (أن تكون العملية الانتخابية جادة وحقيقية، فأنا على عهدي معكم لم ولن أشارك في هزل."(

عاد إلي مصر قادما من لبنان في ٢٠٢٣/٥/١١ معلنا نيته الترشح في الانتخابات الرئاسية

الاسم احمد محمد رمضان الطنطاوي والمشهور من خلال اسم أحمد طنطاوي أو أحمد الطنطاوي، هو سياسي مصري.

- من مواليد تاريخ الـ ٢٥ من شهر يوليو من العام ١٩٧٩ ميلادي، حيث أنه يبلغ من العمر في الوقت الحالي ما يقارب من الأربعة والأربعين عاما.
- كان عضو مجلس النواب المصري السابق عن دائرة دسوق وقلين في محافظة كفر الشيخ.

- عضو مؤسس سابق في حزب الكرامة والناصري.
- أحد أعضاء تكتل خمسة وعشرين على ثلاثين البرلماني.
- بالإضافة إلى ذلك يعمل أحمد طنطاوي أيضًا صحفي في جريدة الكرامة.

التقدم الذي أحرزته حملته في جمع التوكيلات

ويذكر أن المرشح المحتمل منذ بدء جمع التوكيلات قام بالعديد من الجولات لمكاتب الشهر العقار بالمحافظات المختلفة (أسوان – الأقصر – قنا – سوهاج – أسيوط – المنيا – بني سويف – الفيوم – السويس – الإسماعيلية – بورسعيد – دمياط – الشرقية – المنوفية – الغربية – الدقهلية – كفر الشيخ – البحيرة – الإسكندرية – القليوبية – القاهرة – الجيزة)

الخروج من السباق الانتخابي

في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ من خلال مؤتمر صفي بمقر حزب المحافظين أعلن المرشح احمد الطنطاوي عدم استطاعته استكمال التوكيلات التي تؤهله للتقدم للجنة العليا للانتخابات بأوراق ترشحه حيث تم الإعلان عن عدد التوكيلات التي وصلت إلي مقر الحملة الانتخابية ١٤١٦٠ توكيل وأوضح محمد أبوديار المنسق العام للحملة الانتخابية خلال المؤتمر الصحفي، أن ثلث الأعداد التي حصل عليها «الطنطاوي» حصل عليها في الداخل والثلثان من الخارج

سادسا جميلة إسماعيل

مواليد ٦ إبريل ١٩٦٦

إعلامية ورئيسة حزب الدستور

تخرجت جميلة إسماعيل من كلية الإعلام جامعة القاهرة عام ١٩٨٦

في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣ أصدرت حملة جميلة إسماعيل أول بياناتها حول خطاب رئيسة حزب الدستور الموجه للهيئة العليا و الجمعية العمومية لحزب الدستور بشأن الترشح للرئاسة

في ١ أكتوبر حملة جميلة إسماعيل المرشحة للرئاسة في اليوم السادس بين مكاتب الشهر العقاري في وسط و جنوب القاهرة

في ١ أكتوبر أصدرت حملة جميلة إسماعيل بياناها الرابع قام مسؤولي حملة جميلة إسماعيل المرشحة لرئاسة الجمهورية ، بتسليم خطاب موجه للأمانة العامة لمجلس النواب بمجرد فتح باب التزكيات البرلمانية لمرشحي الرئاسة يوم الثلاثاء الماضي، وفقًا للمادة ١٠٨ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب،

و علي نموذج التزكية المعد من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات و المتاح من ١١ ص –٢ ظ بالبهو الفرعوني بالمجلس. للموافقة علي قيام المرشحة لرئاسة الجمهورية و الوفد المصاحب لها بزيارة المجلس و مقابلة النائبات و النواب حيث يتم إجراء التزكية في اليوم الأول بعد العودة للانعقاد...

وبعد انتظار ثلاث ساعات لم يصدر التصريح ومع ذلك تم استقبال الوفد من جانب الأمين العام للمجلس أحمد مناع الذي طلب تخفيض عدد المرافقين من ٢٢ إلي ٨ و تخصيص قاعة يوم الثلاثاء الموافق ١٠/٣ ليتم دعوة النواب لمقابلة المرشحة والاستماع إلى الخطوط الرئيسية لبرنامج الأستاذة جميلة إسماعيل وتصوراتها عن الحكم والتغيير الديمقراطي.

و في ختام اللقاء صرحت المرشحة لرئاسة الجمهورية هذه المحاولة تأتي علي خلفية السعي إلى الحق الدستوري في مخاطبة عضوات وأعضاء مجلس النواب

في ٦ أكتوبر ٢٠٢٣ أصدرت جميلة إسماعيل بيان أنه تم بالفعل الاستجابة لطلب حملتها المقدم لمجلس النواب لزيارة المجلس و التشاور مع النواب بغرض عرض ملامح برنامجها الانتخابي و الحصول علي تركياتهم للترشح للرئاسة وفقاً للمادة ١٠٨ من اللائحة الداخلية للمجلس و علي نموذج التزكية المعد من جانب الهيئة الوطنية للانتخابات .

إلا إنها قررت عدم إتمام الزيارة التي كان مقرراً لها الثلاثاء لأن الموافقة من جاءت مشروطة بتحديد وجودها مع زملاءها بالحملة بين جدران قاعة خاصة منفصلة و هو ما اعتبرته جميلة إسماعيل شكلاً من أشكال حظر التجول و شرطا يفقد الزيارة حيويتها و يمنع تحقيق الهدف منها .أضافت : أقدر تماما كرم الضيافة و فخامة القاعة و الاستقبال لكنني أري إنها تمثل حصارا و جدارا عازلا لن يتحقق معه ما نتمناه

في ٤ أكتوبر ٢٠٢٣ استقبلت جميلة إسماعيل المرشحة للرئاسة عدد من الشخصيات الحقوقية و الفاعلات النسويات البارزات اللاتي حضرن بصفة شخصية لمناقشة جميلة إسماعيل في ملامح برنامجها الانتخابي و مواقفها السياسية بشكل عام والقضايا التي ستتبناها في خطابها و خاصة قضايا النساء في المجال العام و الخاص و قامت بعضهن بتسليم التوكيلات الشعبية الصادرة لصالح جميلة إسماعيل المرشحة لرئاسة مصر .

حضر اللقاء الأستاذة هدي عبد الوهاب المحامية و الأستاذة عزة سليمان المحامية بالنقض و رئيسة مجلس أمناء مؤسسة قضايا المرأة المصرية والأستاذة جواهر الطاهر والأستاذة الهام عايداروس وكيلة مؤسسي حزب العيش و الحرية

و الأستاذة يارا أمين والأستاذة أسماء رضوان و الأستاذة شيماء طنطاوي مؤسسة مبادرة و مؤسسة براح آمن و الأستاذة نيرا حشمت، و الأستاذة نسمة الخطيب المحامية الحقوقية و مؤسسة مبادرة سند للدعم القانوني للنساء، والأستاذة منى عزت الكاتبة الصحفية و الأستاذة وفاء عشري مسؤولة وحدة المرأة بحزب العيش و الحرية والأستاذة مريان سيدهم العضوة بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية و الأستاذة هالة دومة المحامية ومديرة مكتب حرية للمحاماة، و الأستاذة عزيزة الطويل المحامية وأيضاً و العضوة بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية

الثلاثاء، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣ أعلن وليد العماري، المتحدث الرسمي باسم حملة جميلة إسماعيل، المرشح الرئاسي المحتمل للانتخابات الرئاسية، أن الجمعية العمومية لحزب الدستور قررت عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بأغلبية ٣٠٥ غير موافق، مقابل ١٣٣ موافق علي المشاركة وذلك من أصل ٧٥٧ عضو عامل ومحدث لبياناته.

وأوضح أن النتيجة المعلنة هي نتيجة فرز أصوات المشاركين في الجمعية العمومية، على أن يكون هناك فترة مخصصة للطعون مدة ٣ أيام وتعلن النتيجة النهائية يوم ١٥ أكتوبر القادم.

أعقبة بيان جميلة إسماعيل رئيسة حزب الدستور والمرشحة المحتملة لرئاسة الجمهورية
قررت الجمعية العمومية لأعضاء وعضوات حزب الدستور ، العاشر من أكتوبر ٢٠٢٣ عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية .
ومع أنني وغيري من الكثيرين في الحزب كنا نرى أن من واجبنا أن نعمل حتى اللحظة الأخيرة على انتزاع حقنا في المشاركة بكل السبل الدستورية، وانتزاع حق هذا الشعب في الاختيار والتغيير للأفضل وتقديم بدائل متنوعة من المعارضة توسع مدى المؤيدين وتجذب قطاعات جديدة، وتطرح قضايا مسكوتًا عنها؛ مثل حق المرأة في تقلد المناصب العامة بالإضافة إلى قضايا أساسية أراها تسهم في دعم قيم المجتمع الديموقراطي .
ورغم ما سبق فإنني أحترم قرار الجمعية العمومية؛ أعلى سلطة في الحزب؛ وألتزم به، وأتراجع عن موافقتي على توصية المكتب السياسي وموافقة الهيئة العليا على ترشحي في الانتخابات الرئاسية؛ وذلك إعمالاً

للديموقراطية التي اخترناها طريقاً لحسم قراراتنا واحتراماً للقواعد التنظيمية للحزب التي تسري على الجميع من رئيسة الحزب حتى أحدث المنضمين له.

ومع أنه كان بإمكاني استكمال الترشح بشكل مستقل، فإن اختياري كان من البداية أن تكون المشاركة في سبيل تطور الأداء السياسي للحزب، وتدعيم فعالية كوادره في إشراك قطاعات شعبية مبعدة ومهمشة عن المشاركة في الشأن العام .

الفصل الثاني : التحديات التي واجهت المرشحين المحتملين ودور الهيئة الوطنية في التصدي لحلها

التحديات التي واجهت المرشحين المحتملين:

لقد تقدم بعض المرشحين بشكاوى للهيئة الوطنية للانتخابات واصدروا بيانات يشتكون فيها من عدم قدرة مؤيديهم على تحرير توكيلات لهم في الشهر العقاري، بسبب تعرضهم للمنع والضرب والاعتداءات من قبل بعض البلطجية أمام مقرات الشهر العقاري، او بحجج مختلفة بان هناك عطل في أجهزة الحاسوب تارة، وعدم توافر الوقت اللازم لدى الموظفين تارة أخرى، وذلك على النحو التالي:

المرشحة المحتملة جميلة إسماعيل:

تمثلت شكوى حملة المرشحة المحتملة جميلة إسماعيل منع عدد من مؤيدي الحملة من تحرير توكيلات في عدد من مقرات الشهر العقاري بالقاهرة و المنوفية و الدقهلية وضيق الوقت وهذا ضمن خطوات أخري نتخذها بالتوازي سيتم الإعلان عنها

وطالبت الهيئة باستمرار التحقيق في الشكاوى والمشاهدات ولكن بشكل أكثر جدية، والعمل على تسهيل الإجراءات، وضمان حق أي مواطن في تحرير توكيل لمن يختار، بلا عراقيل أو مماطلة أو تعرض لتهديد أو تحرش من قبل أي فرد أو جهة داخل أو خارج مقرات الشهر العقاري، مشيرة إلى أن معظم المرشحين المحتملين اشتكوا من عمليات مماطلة وتحرش وعراقيل خارج اللجان وتهديد وترويع داخلها لمن يختار تحرير التوكيلات لغير رئيس الدولة.

كما صرحت جميلة إسماعيل في بيان لها فى ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣ بانه قبل ٤ أيام من انقضاء المدة المقررة لإنهاء توكيلات المواطنين المؤيدين لترشحها في انتخابات الرئاسة؛ وفي الوقت الذي يعملون فيه بكل طاقاتهم من أجل تحقيق الحد الأدنى المطلوب من التوكيلات الشعبية لاستكمال الترشح؛ خرجت عليهم أنباء من بعض المواقع الصحفية عن استكمال التوكيلات الشعبية أو التزكيات من البرلمان؛ وهو عكس الحقيقة

ويؤثر سلباً على إقبال الناس على تحرير التوكيلات الشعبية باعتبار أنهم لم يعودوا بحاجة إليها.
كما قالت انهم يواجههم عملية تضييق ممنهجة، تتنوع أساليبها بين منع المؤيدين من دخول وحدة الشهر العقاري، والتعرض للضرب والسب من فرق البلطجية المرابطين أمام الأبواب، ويحتلون أماكن الانتظار لكي لا يصل مؤيديهم إلى الموظف المسئول عن تحرير التوكيل قبل موعد نهاية العمل. وقالت أيضا أن هناك من فوجئ بتحرير توكيل لمرشح آخر أو من تسلم التوكيل بدون خاتم شعار الجمهورية، إضافة إلى آخرين رفض الموظف تسليم توكيلاتهم بعد إصدارها، وانهم سيقومون بتسليم مذكرة بهذا الشأن للهيئة الوطنية للانتخابات. وأعلنت الإصرار على حق كل المرشحين في الحصول على توكيلات شعبية من مؤيديهم؛ ورفض حرمان القطاعات الشعبية الواسعة من حق دعم واختيار مرشحها في هذه الانتخابات التي من المفترض أنها تمثل أعلى درجات البناء الديمقراطي في الدولة المدنية الحديثة.

المرشح المحتمل احمد الطنطاوي:

قالت حملة أحمد الطنطاوي المرشح المحتمل للانتخابات الرئاسية المصرية إن "عناصر أمنية وبلطجية يمنعون أنصار الحملة من الوصول إلى مقار الشهر العقاري لتحرير توكيلات."

وأعلن الطنطاوي في تدوينه على حسابه على منصة "اكس" عن "تقدمه بطعنين قضائيين إلى المحكمة الإدارية العليا ضد رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات وذلك في المواعيد وبالطريق الذي رسمه القانون بهدف قيام الهيئة بكل ما هو لازم وواجب تجاه تأمين حق كل مواطن مصري في تحرير توكيل لمن يختاره من بين المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية دون منع أو إكراه أو ترهيب أو اعتداء من أي جهات أو أشخاص."

كما اصدر احمد الطنطاوي في ٥ أكتوبر ٢٠٢٣ بيان يطالب فيه المصريين بالخارج بالتوجه لسفارات وقنصليات مصر في الخارج لعمل التوكيلات له بسبب عدم قدرة مؤيديه من تحرير التوكيلات داخل مصر

وأوضح المرشح المحتمل للرئاسة: التعليمات تقضي بعمل كل السفارات والقنصليات طوال أيام الأسبوع دون عطلات خلال فترة تحرير التوكيلات، مثلما هو الحال لمكاتب الشهر العقاري على أرض الوطن.

التوكيلات الشعبية:

أكدت حملة الطنطاوي في بيان لها أن بعد كل ما شهد عليه الشعب المصري العظيم على مدار أسبوعين كاملين من عمليات قمع ومنع لراغبي تحرير توكيلات ترشحي لانتخابات رئاسة الجمهورية ..علي حد زعمهم

أدعو كل مواطنة ومواطن مصري يرغب في التفضل بتوكيلي للترشح لرئاسة مصر ٢٠٢٤ ولم يمكن من هذا الحق أن ينضم لهذه الدعوة ويطالب من يشاركه الرأي والموقف أن يفعل نفس الشيء.

كما يمكن لمن يريد أن يتفضل بطبع الاستمارة المرفقة ويملأ البيانات بالجزء الأعلى منها ويضع اسمه وتوقيعه ورقمه القومي، ويرسلها إلى الحملة بأحد الطرق التالية:

١- التسليم باليد على العنوان: القاهرة – وسط البلد – ٣٧ شارع قصر النيل – الدور الثاني – شقة ٨

٢- بالبريد المسجل بعلم الوصول على نفس العنوان.

٣- التسليم باليد لمسئولي الحملة في المحافظات بعد التواصل على أرقام تليفوناتهم المعلنة على صفحة الحملة.

رابط نموذج تأييد طالب ترشح:

https://tinyurl.com/mrczu6y7

التوكيلات المزورة:

أعلنت وزارة الداخلية في بيان الاثنين ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ عن ضبط (8) أشخاص بنطاق محافظات (الإسكندرية- الجيزة – الفيوم – السويس) أثناء قيامهم بتحرير توكيلات مزورة لصالح أحد المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية (المرشح احمد طنطاوي) ووضعهم توقيعات عليها للادعاء بأنها صادرة عن مكاتب الشهر العقاري.«

وأضافت الداخلية: «وقد عثر بحوزتهم على إجمالي (٥٩٦) نسخة من التوكيلات المزورة «خالية البيانات» كما أمكن تحديد وضبط صاحب المطبعة التي قامت بطباعة التوكيلات المزورة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم وعرضهم على النيابة العامة.«

في حين رد المرشح المحتمل في فيديو بتاريخ ٩ أكتوبر

في كلمة مصورة بثها على موقع إكس ليل الإثنين، أعلن المرشح المحتمل **للانتخابات الرئاسية** في مصر أحمد الطنطاوي، أن قوات الأمن أوقفت ثمانية من أعضاء حملته الانتخابية، ليصل إجمالي الموقوفين من هذا الفريق منذ بدء عمله في سبتمبر الماضي إلى ١٠٤ أشخاص.

وأضاف طنطاوي في كلمته: "حتى هذه اللحظة، انضم ثمانية من زملائنا في الفريق لستة وتسعين آخرين سبقوهم في دوامة الحبس التي لا تنتهي في مصر منذ عشر سنوات". مؤكدا "أن هناك عددا آخر لا يمكن حصره هذه اللحظة من الناس المعرضة لذلك (التوقيف)، أو من اقتادهم الأمن بالفعل إلى المقرات، ولا نعلم إذا كانوا سيعودون إلى منازلهم أم سيلحقون بزملائهم."

وأوضح أن التوقيف كان بتهمة "تحرير توكيلات مزورة.

ومنذ أن بدأت عملها، أعلنت حملة طنطاوي مرات عديدة أن أنصاره يمنعون عمدا من الحصول على التوكيلات بحجج مختلفة: عطل في أجهزة الحاسوب تارة، وعدم توافر الوقت اللازم لدى الموظفين تارة أخرى.

ولمواجهة ذلك، دعا طنطاوي الراغبين في تحرير توكيلات له إلى أن يقوموا بملء نماذج يدوية، أطلق عليها اسم "التوكيلات الشعبية"، وهي تشبه التوكيلات التي يحررها المصريون بالخارج.

وأكد على التزام الحملة بتسليم هذه النماذج للهيئة الوطنية للانتخابات، كطريقة لإثبات العدد المطلوب في ظل مواجهة "عمليات قمع ومنع (لتحرير التوكيلات) على مدار أسبوعين كاملين.

وأشار في كلمة ، إلى أن ذلك كان واحدا من الحلول العديدة التي طرحناها على هيئة الانتخابات لمواجهة هذا التعنت في الـ٢١٧ مكتب شهر عقاري على مستوى المحافظات. وطالب طنطاوي مؤيديه بالتوقف عن جمع هذه النماذج، حفاظا على سلامتهم، رغم أن هذا يعد تنازلا عن حق.

<u>دور الهيئة الوطنية في التصدي لحل المشكلات التى واجهت المرشحين المحتملين:</u>

أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات بيانات ردًا منها على الادعاءات التي يشكو منها المرشحون المحتملون للرئاسة، وأوضحت فيها حرصها على متابعة إجراءات الانتخابات وحل مشكلات الأعطال الفنية، ونفت وجود محاولات منع للمواطنين في مقرات الشهر العقاري من تحرير توكيلات لأى مرشح. حيث ذكرت في بيان لها ما يلى:

فيما يتعلق بوجود بعض الأعطال بمكاتب التوثيق قامت الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار وليد حمزة، بالإشراف المباشر على إصلاح الأعطال الفنية التي طرأت بصورة مفاجئة في عدد قليل من مكاتب التوثيق، والتأكد من الناحية الفنية من عدم تكرارها مجددا، مع التوجيه باستمرار ساعات العمل في تلك المكاتب لحين تلبية طلبات جميع من تقدموا إليها من المواطنين واستصدار نماذج التأييد لهم لصالح من يرغبون من طالبي الترشح في الانتخابات.

كما قررت الهيئة عن توجيهها جميع مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقاري، والمخصصة بصورة كلية لاستصدار نماذج التأييد لطالبي الترشح في الانتخابات الرئاسية، باستصدار نماذج التأييد بالاستمرار في تلبية طلبات المواطنين حتى ساعات العمل الرسمية المحددة لها، وفي حالة وجود تكدس وأعداد كبيرة من المواطنين أمام أحد المكاتب أو بعضها، تستمر في العمل دون التقيد بأوقات وساعات العمل الرسمية المحددة، ولحين تلبية طلب آخر مواطن يكون قد تواجد أمامها قبل مواعيد الإغلاق. كما قررت تزويد مكاتب التوثيق التي تشهد إقبالا من المواطنين، بأعداد إضافية من الموظفين المدربين وكذلك بالأجهزة الإلكترونية اللوحية (تابلت) المخصصة لاستصدار نماذج التأييد في سبيل تسريع وتيرة استصدار نماذج التأييد والقضاء التام على الزحام بتلك المقار.

كما أعلنت الهيئة في بيان صحفي بتاريخ ٣ أكتوبر على أنها تراعى فى كافة إجراءاتها ما نص عليه القانون وقرارات مجلس إدارة الهيئة والتي تستهدف جميعها تذليل أية عقبات قد تواجه المواطنين، والتحقيق فى أية شكاوى قد ترد إليها وتتعلق بحدوث مخالفات أو أخطاء، والتدخل لتصحيحها وإعمال حكم القانون بشأنها.

وتجدد الهيئة الوطنية للانتخابات ترحيبها بالتواصل معها وإخطارها بأية شكاوى أو استفسارات، حتى يُمكن اتخاذ اللازم حيالها، وتذكر الجميع أن نماذج تأييد المواطنين لمن يرغبون فى الترشح للانتخابات الرئاسية مجانية بالكامل ودون أية رسوم مالية.

وفيما يتعلق بتوكيلات المؤيدين أعربت الهيئة الوطنية للانتخابات عن انزعاجها من التشكيك في قراراتها بشأن الانتخابات الرئاسية، مؤكدة عدم وجود محاباة أو مضايقات في مكاتب التوثيق المختصة بتحرير توكيلات الترشح، بقولها إنها "تابعت بأسف شديد ما أثاره البعض من تشكيك وتطاول غير مقبول على عملها." وأكدت الهيئة، أنها تتابع عن كثب كل ما يتعلق بتنفيذ قراراتها المعلنة في سبيل إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، حرصًا منها على حُسن تنفيذ تلك القرارات.

وأوضحت أن "قراراتها صدرت اتفاقًا مع أحكام الدستور والقوانين ذات الصلة والمعايير الدولية، وفي مقدمتها ما يتعلق بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة التامة والكاملة بين جميع من سيتقدمون إليها لخوض غمار المنافسة الانتخابية".

و أشارت الهيئة إلى أنه تأكد لها من واقع المتابعة الحثيثة، عدم وقوع "أية مخالفات أو أعمال محاباة أو مضايقات لأحد قط، من قبل الجهات المكلفة بتنفيذ قرارات الهيئة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، ومن بينها مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق المكلفة باستصدار نماذج تأييد المواطنين".

واعتبرت الهيئة أن "كل ما أُثير في هذا الصدد، والذي كان محل متابعة وتحقيق بمعرفتها، لا يعدو كونه ادعاءات كاذبة لا ظل لها من الحقيقة أو الواقع".

وشددت الهيئة على رفضها القاطع الزج بها طرفًا في أي خلافات سياسية أو التطاول عليها، مؤكدة أن "هذه التصرفات والسلوكيات غير المنضبطة، لن يتم التهاون إزائها أو التسامح معها، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها بصورة حاسمة وسريعة".

الخاتمة

وبناءًا على ما تم رصدة يمكن تلخيص ذلك من استعدادات وتجهيزات المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية القادمة بعد إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات عن فتح باب الترشح فيما يلى:

١- قيام المرشحين المحتملين بحشد المواطنين لمكاتب الشهر العقاري لتحرير توكيلات لهم،

٢- كما قام بعض المرشحين المحتملين بعمل جولات، وقام البعض الأخر بتنظيم لقاءات ومؤتمرات القوا خلالهم خطابات لاستعراض رؤيتهم وتوضيح خطتهم الانتخابية.

٣- كانت هناك شكاوى من بعض المرشحين المحتملين بوجود تضييق علي بعض أنصارهم من اجل تحرير التوكيلات ومنع البعض منهم وعدم استطاعتهم من استكمال عدد التوكيلات التي تؤهلهم للتقدم بأوراق الترشح بسبب هذا التضييق إلا إننا فوجئنا بتقديم بعض المرشحين عدد من التوكيلات يفوق العدد المطلوب بكثير

٤- الملاحظ تفاعل الهيئة الوطنية للانتخابات مع كافة طلبات المرشحين والتحقيق في كافة الشكاوى التي ترد اليها والرد عليها في حينة وهو ما يؤكد حيادية الهيئة الوطنية للانتخابات والوقوف علي مستوى واحد من جميع المرشحين المحتملين وحرصها على إجراء انتخابات نزيهة وفقًا لما ينص عليه الدستور والقانون.

٥- أن احد المرشحين المحتملين للرئاسة اعلن نيته الترشح للرئاسة منذ فترة بعيدة ومنذ ذلك الحين وهو يركز في خطابة علي توجيه انتقادات حادة وصلت إلي حد التحريض بحق المرشح المنافس عبد الفتاح السيسي حيث اتسم أدائه بالتركيز علي شخص المرشح المنافس

وخاض طنطاوي معركته الانتخابية بروح نائب مجلس النواب المعارض وليس كونه مرشح لتولي رئاسة اقدم دولة مركزية في التاريخ